الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والأربعون

الوثائق الرسمية *

اللجنة الخامسة
الجلسة ٩
المعقودة يوم الجمعة
تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٨
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة التاسعة

الرئيس : السيد اوكييو (كينيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية : السيد مسيلي

المحتويات

البند ١١٣ من جدول الاعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (تابع)

البند ١٣٠ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة

../..

Distr. GENERAL
A/C.5/43/SR.9
24 October 1988
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ١١٣ من جدول الاعمال : التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات (A/42/5/Add.2 ، المجلد الثاني ؛ A/43/5 ، المجلدات الاول والثاني والثالث ، و Add.1-8 ، A/43/445 و A/43/674) (تابع)

١ - السيدة هاغا (النرويج) : تكلمت باسم البلدان النوردية الخمسة فقالت إن المساءلة المالية الكاملة لها أهمية أساسية في ضمان ثقة الدول الاعضاء في أنشطة المنظمة واطمئنانها اليها في الحالة الراهنة المتسمة بالصعوبات المالية والاصلاحات الادارية الجارية . ونظرا لحجم التبرعات المقدمة من البلدان النوردية الى منظومة الامم المتحدة ، فإن تلك البلدان تهتم بصورة خاصة بتنفيذ أنشطة الامم المتحدة بأقصى قدر ممكن من الكفاءة والفعالية ، وباحتفاظ المنظمات بسجلات سليمة لحالتها المالية . وأكدت أن انتظام المراجعة الخارجية للحسابات له قيمة كبيرة في هذا الصدد .

٢ - ومضت تقول إن مجلس مراجعي الحسابات له وظيفتان رئيسيتان هما : رصد النشاط المالي الرسمي للمنظمات ورصد ممارساتها الادارية ؛ وأنه فيما يتعلق بالمجال الاخير يوفر المجلس للمنظمات مدخلات ومبادئ توجيهية قيّمة من أجل تحسين كفاءتها في مجال الادارة والتنظيم بصورة عامة . وقدمت اقتراحا باسم البلدان النوردية يدعو الى تقسيم موجزات التوصيات والنتائج ، بالقدر الممكن ، الى جزئين في المستقبل : احدهما عن مراجعة الحسابات المالية التقليدية والآخر عن مراجعة الحسابات الادارية .

٣ - وأعربت عن ترحيب البلدان النوردية بما أولته اللجنة الخامسة من اهتمام جاد ومتزايد لتقارير مجلس مراجعي الحسابات في السنوات الاخيرة . مما زود المنظمات قيد الاستعراض بمبادئ توجيهية لاجراءات المتابعة . وقالت إن من الامور الاساسية أن تستجيب الاجهزة الادارية المعنية للتوصيات الصادرة عن اللجنة الخامسة ومجلس مراجعي الحسابات باتخاذ اجراءات علاجية . وأضافت أن مجالس ادارة المنظمات تعتبر أيضا من الادوات الاساسية في عملية المتابعة ، وأن الدول الاعضاء مسؤولة عن الاشتراك بنشاط في هذه العملية من خلال ممثليها في الهيئات المعنية . وأيدت ، في هذا الصدد ، اقتراح كندا الذي يدعو الى حضور ممثلي مجلس مراجعي الحسابات اجتماعات مجالس الادارة .

٤ - وفيما يتصل بأوجه القصور والنقص التي حددها مجلس مراجعي الحسابات ، قالت إن البلدان النوردية تشاركه فيما أعرب عنه من شواغل بصورة عامة وأنها توافق على

(السيدة هاغا ، النرويج)

توصيات المجلس بوجه عام . وفيما يتصل بمنظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، على وجه الخصوص ، ترحب وفود البلدان النوردية بالرأي القاطع الذي صدر بشأن البيانات المالية لسنة ١٩٨٦ ولسنة ١٩٨٧ . واستدركت قائلة إن هذه البلدان يساورها القلق مع ذلك لكثرة الاخطاء الواردة في حسابات سنة ١٩٨٦ وتشق في أن الدرس قد استوعب . وأعربت عن تقدير تلك الوفود للجهود التي تبذلها ادارة اليونيسيف لاتخاذ اجراءات علاجية وحثت اليونيسيف على الاستمرار في الممارسات الجيدة التي أخذت بها .

٥ - وأعربت عن أسفها لعدم إمكان اصدار رأي قاطع بالنسبة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان . وقالت إن هناك في بعض الاحيان اختلافا دقيقا بين ما قد يعتبره مراجعو الحسابات الخارجيون سوء ادارة وما ينتج عن الممارسات القائمة التي تقتضيها قرارات مجالس الادارة . وقالت إن البلدان النوردية تسلم على سبيل المثال بما يواجهه مراجعو الحسابات من صعوبات فيما يتصل بالمشاريع التي تنفذها الحكومات ، وكذلك مشاريع برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان . وتحبذ البلدان النوردية ، على سبيل المبدأ ، تنفيذ الحكومات لمعدل مرتفع من المشاريع مع التمسك في الوقت نفسه بالامتثال الكامل لقواعد المراجعة الخارجية للحسابات . ولاحظت أن التوفيق بين الهدفين المذكورين أمر صعب وأنه رغم ذلك يمكن دون شك تحسين النظام القائم وإن كان من المرجح عدم وجود حل يفي بكل الاهداف بصورة كاملة .

٦ - واستطردت قائلة إنه من المؤسف بصورة خاصة أن تتلقى المنظمات آراء مشوبة بالتحفظات للاسباب نفسها لسنوات متتالية ، لان ذلك قد يضر بسمعتها . وأضافت أن وفود البلدان النوردية تحث برنامج الامم المتحدة الانمائي وصندوق الامم المتحدة للسكان على مواصلة جهودهما في سبيل توفير المعلومات اللازمة بشأن المشاريع التي تنفذها الحكومات والبرامج التي تنفذها الوكالات المتخصصة ، وعلى التعاون مع مجلس مراجعي الحسابات على ايجاد حلول مقبولة للطرفين . وهي تؤيد التوصية بإضفاء طابع رسمي على الاجراءات التي يتخذها البرنامج الانمائي وصندوق السكان على أساس تفاهم شفوي ، بحيث تحكمها اتفاقات خطية . وترى ، في حالة صندوق الامم المتحدة للسكان ، إن اخضاع ملاك الموظفين المعتمد لتغييرات كبيرة دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية يعتبر ممارسة غير مقبولة ينبغي لها ألا تتكرر .

(السيدة هاغا ، النرويج)

٧ - وأكدت أن وفود البلدان النوردية تشارك مجلس مراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية مشاركة كاملة فيما أبدياه من قلق بشأن الاحتياطيات المالية وحالة السيولة في برنامج الامم المتحدة الانمائي . وقالت إن التراكم المطرد للموارد في البرنامج الانمائي غير مقبول ، في ضوء حاجة عدد كبير من البلدان النامية اليها . وذكرت أن تلك الوفود تقدر لمجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي ابقاءه على هذه المشاكل قيد الاستعراض ، وتحث جميع الاطراف المعنية على اتخاذ اجراءات لتعجيل تنفيذ البرامج . وقالت إن البلدان النوردية يساورها أيضا قلق شديد ازاء تزايد الحصة المخصصة للادارة من نفقات البرنامج الانمائي الاجمالية ، وأنه ينبغي استعراضها بعناية من جانب مجلس الادارة . وفيما يتصل بالمشاكل التي حددها مجلس مراجعي الحسابات في هيئات الامم المتحدة الاخرى التي تلقت رأيا قاطعا ، فإن وفود البلدان النوردية تحث أجهزة الادارة ومجالس الادارة في مختلف أنحاء المنظومة على اتخاذ نهج بنّاء ازاء ملاحظات مراجعي الحسابات . واختتمت بقولها أنه يمكن ، من خلال الجهود المشتركة ، التوصل الى حلول للمشاكل المحددة تكون مقبولة لدى الجميع .

البند ١٢٠ من جدول الاعمال : جدول الانصبة المقررة لقسمة نفقات الامم المتحدة (A/43/11)

٨ - السيد علي (رئيس لجنة الاشتراكات) : عرض تقرير لجنة الاشتراكات عن أعمال دورتها الثامنة والاربعين (A/43/11) . وقال إن اللجنة كرست الجزء الاكبر من وقتها ، في تلك الدورة ، لإعداد جدول الانصبة المقررة للفترة ١٩٨٩-١٩٩١ وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٠٨/٤٢ . وذكر أن المسائل الاخرى التي دُرست تضمنت الانصبة المقررة على الدول غير الاعضاء ؛ وتحصيل الاشتراكات ؛ وسداد الدول غير الاعضاء للاشتراكات ؛ والرسائل الواردة من الوكالات المتخصصة . وأضاف أن جدول الانصبة المقررة الذي أوصت اللجنة الجمعية العامة باعتماده يرد في الفقرة ٦٨ من التقرير في صورة مشروع قرار . وأعرب عن أسفه لأن القيود التي يفرضها القرار ٣٠٨/٤٢ والصعوبات الكامنة في ايجاد تحديد كمي للمبدأ الاساسي الذي تستند اليه المنهجية الحالية ، وهو القدرة على الدفع ، معناها أن الجدول الموصى به لا يخلو من النواقص .

٩ - ومضى يقول إن الفقرة ١ (أ) من القرار ٣٠٨/٤٢ تطلب الى لجنة الاشتراكات أن تعد جدول الانصبة المقررة للفترة ١٩٨٩-١٩٩١ على أساس المنهجية والمعايير المستخدمة

(السيد علي)

في اعداد الجدول الحالي . وقد اتبعت اللجنة بأمانة المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ، لكنها قررت أن التعديلات الخاصة بالمديونية الخارجية والمفارقات في أسعار الصرف تحتاج الى مزيد من التوضيح نظرا لمعالجتها باعتبارها حالة طارئة لدى إعداد جدول الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ . ووفقا لما ورد في الفقرة ١ (ب) من القرار ، استعرضت اللجنة أيضا الحدود التي يتضمنها المخطط لتجنب حدوث اختلافات مفرطة في النسب الفردية للانصبة المقررة فيما بين الجداول المتعاقبة .

١٠ - وذكر أن الصعوبات التي واجهتها اللجنة عند محاولة اجراء التعديلات الملائمة المتعلقة بالمديونية الخارجية والمفارقات في أسعار الصرف ترد في الفقرات ١١ الى ٣٨ ، التي تصف المواد المقدمة الى اللجنة في هذا الصدد والمناقشات الناشئة عنها وما توصلت اليه اللجنة من قرارات ، والتعديلات التي أجريت في نهاية الامر . وهي منعكسة أيضا في الرأي المنفصل والبيان الاضافي الواردين في الفقرتين ٦٩ و ٧٠ من التقرير .

١١ - ولاحظ أن الصعوبات التي نشأت فيما يتصل بالمديونية الخارجية كانت مرتبطة بتوفر البيانات وموثوقيتها ، وبانقسام الآراء داخل اللجنة حول أفضل طرق استخدام المعلومات المحدودة . إلاّ أنه ، بصرف النظر عن أوجه القصور المتأصلة كانت التعديلات المتعلقة بالمديونية الخارجية في الجدول الجديد الموصى به أكثر انتظاما واستندت الى بيانات تخص عددا من البلدان أكبر كثيرا مما كانت عليه الحالة بالنسبة للتعديلات المخصمة التي أجريت عند إعداد جدول السنوات ١٩٨٦-١٩٨٨ .

١٢ - وبيّن أن تطبيق المنهجية المعدلة بالنسبة لأسعار الصرف المعدلة حسب الأسعار التي نظرت فيها اللجنة قد تمخض عن مفارقات سواء في حالة البلدان التي تحتاج الى عمليات تعديل أو في حالة مقارنة بالبلدان التي لم يطبق عليها التعديل . ولذلك ، قررت اللجنة في نهاية الامر ألاّ تعدل الدخل القومي إلاّ بفعل الاعفاءات المقررة بسبب الديون وأن تراعي حالة البلدان التي توجد بالنسبة لها تشوهات كبيرة في أسعار الصرف أثناء عملية التخفيف النهائية .

١٣ - والجدول الآلي المبين في العمود ٤ من المرفق الاول للتقرير يستند الى متوسطات الدخل القومي عن الفترة ١٩٧٧-١٩٨٦ . وقد عدل الدخل القومي بفعل الاعفاءات المقررة

(السيد علي)

بسبب الديون والدخل الفردي المنخفض ، وذلك عند الانطباق . والدخل القابل للتقدير في كل بلد نتيجة لهذه العملية يمثل أساس حساب معدلات الانصبة الفردية كنسبة مئوية من مجموع الدخل القابل للتقدير لجميع البلدان . وقد عدلت هذه المعدلات بتطبيق المعدل الاعلى والمعدل الادنى ومخطط الحدود .

١٤ - وأكد أنه وفقا للممارسة المتبعة من قبل خضع الجدول الآلي لعملية تخفيف تستهدف تخفيف أوجه التفاوت التي لاحظها أعضاء اللجنة استنادا الى فهمهم للحقائق الاقتصادية في أنحاء العالم المختلفة التي يمثلونها . وروعيت بصورة خاصة المفارقات الظاهرة في أسعار الصرف وأعباء الديون الخارجية . وكان مجموع عدد النقاط القياسية الداخلة في هذه العملية ٧٧ نقطة ، أي ٠,٧٧ في المائة ، كما يتبين من العمود ٤ من المرفق الثاني للتقرير . ولاحظ في هذا الصدد وجود غلطة طباعية في العمود ٤ ، حيث أن النقاط الثماني المضافة الى فرنسا في الجدول الآلي قد أدرجت ، على سبيل الخطأ ، في السطر التالي الخاص بغابون .

١٥ - وأشار الى الفقرة ٥٠ من التقرير التي أوضحت أن جدول الانصبة المقررة الموصى به يشمل ٩٤ دولة من الدول الاعضاء حددت أنصبتها بنسبة ٠,٠٣ في المائة أو أقل ، منها ٧٩ دولة من الدول الاعضاء حددت أنصبتها بنسبة ٠,٠١ في المائة ، و ٩ دول من الدول الاعضاء بنسبة ٠,٠٢ في المائة ، و ٦ دول من الدول الاعضاء بنسبة ٠,٠٣ في المائة . وزاد معدل الانصبة المقررة لمجموعة السبعة والسبعين ككل بما يعادل ٣٤ نقطة ، أي ٣,٥ في المائة . وهذه نتيجة جد شبيهة بنتيجة عام ١٩٨٥ . ولكن لم تكن الزيادة راجعة كليا الى زيادة المعدلات المقررة لبلدان منظمة الاقطار المصدرة للنفط (الاوبك) ، خلافا لما حدث في عام ١٩٨٥ . وزادت النسب المجملة لهذه البلدان بما مقداره ١٤ نقطة ، أي ٣,٩ في المائة ، بالمقارنة ب ٣٠ نقطة ، أي ٣,٣ في المائة ، بالنسبة للدول الاخرى الاعضاء في مجموعة السبعة والسبعين . وزاد نصيب بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بما مقداره ١٠ نقاط ، أي ٠,١ في المائة ، بالمقارنة ب ٣٤ نقطة و ٠,٥ في المائة في عام ١٩٨٥ . وانخفضت النسب المجملة للبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا بما مقداره ٤٣ نقطة ، أي ٣,٩ في المائة ، بالمقارنة بتخفيض مقداره ٦٤ نقطة ، أي ٤,١ في المائة ، في عام ١٩٨٥ . وزاد الجدول الموصى به معدلات الانصبة المقررة على ٣٧ دولة من الدول الاعضاء بما مجموعه ١٣٣ نقطة ، وانخفضت معدلات ٣٣ دولة من الدول الاعضاء بمقدار ١١٩ نقطة . وكانت أعلى زيادة (٥٤ نقطة)

(السيد علي)

لليابان ، تليها ايطاليا بزيادة قدرها ٢٠ نقطة . وكان أكبر تخفيض ، ومقداره ٢٥ نقطة ، من نصيب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، تليه جمهورية المانيا الاتحادية بتخفيض قدره ١٤ نقطة وفرنسا ب ١٢ نقطة .

١٦ - واستطرد قائلا إن الفقرة ٦٨ تبيّن الانصبة المقررة على الدول غير الاعضاء التي أوصت بها اللجنة للفترة ١٩٨٩-١٩٩١ . وأضاف أن هذه الانصبة المقررة وضعت بنفس الطريقة المتبعة بالنسبة للدول الاعضاء تماما ؛ وأنه من المؤسف أن مخطط الحدود لم يطبق على نسبة جمهورية كوريا ، نتيجة خطأ ، وينبغي أن تخفض الى ٠,٢٢ في المائة وفقا لذلك . وكما نظرت اللجنة في اقتراح يدعو الى تعديل الاجراءات المربكة القائمة المخصصة لمطالبة الدول غير الاعضاء بما عليها مقابل ما تشترك فيه من أنشطة الامم المتحدة ولتحصيل اشتراكاتها . ويتمثل الاقتراح أساسا في الاستعاضة عن الاسلوب المتبع لتقرير الانصبة لاحقا ، برسم سنوي ثابت يدفع مقدما . وقد أثيرت عدة تساؤلات في اللجنة فيما يتصل بهذا الاقتراح وطلبت اللجنة الى الامانة العامة أن تعد مذكرة متابعة لكي تنظر فيها في دورتها التاسعة والاربعين . وتتضمن الفقرة ٦٤ اقتراحاً مؤقتاً ، يُرتأى تنفيذه فورا ، ويقضي بأن تدفع الدول غير الاعضاء في بداية كل سنة تقويمية مبلغا يعادل متوسط اشتراكها السنوي في أثناء السنوات الـ ١٠ الماضية مع اجراء تسوية بعد انتهاء السنة على أساس مستوى اشتراكها الفعلي في تلك السنة ووفقا للاجراءات الحالية وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة الخامسة من اعتماد هذا الاقتراح.

١٧ - وختاما ، أكد أنه بصرف النظر عن الرأي المنفصل الذي أبداه عضو من أعضاء اللجنة ، فقد جاء جدول الانصبة المقررة المقترح للسنوات ١٩٨٩-١٩٩١ نتيجة رأي وجهد جماعيين من جانب اللجنة ، وأنه تم التوصل الى هذه النتيجة في إطار القيود التي فرضها القرار ٤٢/٢٠٨ وبوعي كامل بالصعوبات الجوهرية التي تكتنف ترجمة مفهوم القدرة على الدفع الى جدول منصف تقبله جميع الدول الاعضاء دون تحفظات . وحث اللجنة الخامسة على التسليم بهذه الصعوبات عند النظر في الجدول الموصى به وعلى مراعاة أهمية وظيفة الجدول الجديد فيما يتصل بسرعة تحديد الانصبة المقررة على الدول الاعضاء لعام ١٩٨٩ ، حتى لا تتفاقم الحالة المالية للامم المتحدة . وفي النهاية ، ذكّر اللجنة بتأثير الجدول على منظومة الامم المتحدة بأسرها ، نظرا لان أغلب الجهات الاخرى في المنظومة تعتمد على جدول الامم المتحدة بشكله الاصلي أو المعدل ، لكي تحدد أنصبتها المقررة . وقال إنه مع المراعاة لكل ذلك يزكى جدول الانصبة الموصى به للاعتماد .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠